

ملف المناصرة

زكريا حناش

Zakaria Hannache

خارج الاحتجاز الجزائر

وثّق زكي حناش اعتقالات المتظاهرين بعد انتفاضة الحراك في الجزائر عام 2019. اعتُقل عام 2022، ووُجّهت إليه تهم تتعلق بالإرهاب، واحتُجز ستة أسابيع قبل الإفراج المؤقت عنه بكفالة. ثم غادر إلى تونس، وصدر بحقه حكم غيابي بالسجن ثلاث سنوات عام 2023، وأُعيد توطينه لاجئًا في كندا في ديسمبر/كانون الأول 2023.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-DZ-2026-007

01

القضية في دقيقة

وثّق زكي حناش اعتقالات المتظاهرين بعد انتفاضة الحراك في الجزائر عام 2019. اعتُقل عام 2022، ووُجّهت إليه تهم تتعلق بالإرهاب، واحتُجز ستة أسابيع قبل الإفراج المؤقت عنه بكفالة. ثم غادر إلى تونس، وصدر بحقه حكم غيابي بالسجن ثلاث سنوات عام 2023، وأُعيد توطينه لاجئًا في كندا في ديسمبر/كانون الأول 2023.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**18 فبراير/شباط 2022**
الدولة	**الجزائر**
الحكم	**السجن ثلاث سنوات غيابيًا (محكمة سيدي امحمد، الجزائر العاصمة).**
التهم	**الإشادة بالإرهاب** **تلقي أموال من مؤسسة داخل البلاد أو خارجها** **المساس بأمن الدولة**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد زكريا حناش، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.

02 سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/zaki-hannache/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
النفي القسري	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12(4)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
القمع العابر للحدود	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

18 فبراير/شباط 2022

اعتقال

اعتقال في منزله على يد عناصر بملابس مدنية

اعتقل أربعة عناصر بملابس مدنية حناش في منزله في الشرارية بالجزائر العاصمة نحو الساعة 4 عصرًا. وفتّشوا المكان وصادروا هاتفه المحمول قبل اقتياده إلى الاحتجاز.

24 فبراير/شباط 2022

جلسة محاكمة

توجيه تهم مرتبطة بالإرهاب

مثل حناش أمام قاضي التحقيق، ووُجّهت إليه رسميًا تهم الإشادة بالإرهاب وتلقي أموال من الخارج والمساس بأمن الدولة. وتتراوح العقوبات المقررة لهذه التهم مجتمعة بين السجن خمسة وثلاثين عامًا والسجن المؤبد أو الإعدام.

7 مارس/آذار 2022

سياق

بدء إضراب عن الطعام في الحبس

بدأ حناش إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على حبسه.

30 مارس/آذار 2022

إفراج مشروط

إفراج مؤقت بكفالة

بعد ستة أسابيع من الحبس الاحتياطي، أُفرج عن حناش إفراجًا مؤقتًا وأنهى الإضراب عن الطعام الذي بدأه في 7 مارس/آذار. وكان الإفراج مشروطًا واستمرت القضية.

أغسطس/آب 2022

المغادرة إلى المنفى

مغادرة الجزائر إلى تونس لأسباب صحية

غادر حناش الجزائر إلى تونس في أغسطس/آب 2022 لأسباب صحية. وواصل رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر وهو يعيش متخفيًا في تونس العاصمة، حيث غيّر مكان إقامته نحو 11 مرة تجنبًا لكشفه.

15 سبتمبر/أيلول 2022

سياق

خبراء أمميون يعربون عن القلق إزاء قضيته

أعرب مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة عن قلق بالغ إزاء اعتقاله والتهم الموجهة إليه.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

الشرطة التونسية تبحث عنه في تونس العاصمة

بحثت الشرطة التونسية عن حناش في مكانين بتونس العاصمة يومي 14 و15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

قاضي التحقيق يُسقط تهمة الإرهاب

أسقط قاضي التحقيق تهمة الإرهاب الموجهة إلى حناش، وطعنت النيابة في القرار، وظل ملاحقًا بتهمة أخف.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

مفوضية اللاجئين في تونس تعترف به لاجئًا

منحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس حناش صفة اللاجئ.

5 ديسمبر/كانون الأول 2022

سياق

لجنة مناهضة التعذيب تطلب من تونس عدم ترحيله

طلبت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من تونس عدم ترحيل حناش أثناء نظرها في طلب تدابير مؤقتة.

مارس/آذار 2023

حكم غيابي

إدانة غيابية والحكم بالسجن 3 سنوات

في 2 مارس/آذار 2023، علم حناش ومحاموه بأن محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة أدانته غيابيًا وأصدرت حكمًا بسجنه ثلاث سنوات، ولم يُنشر التاريخ الدقيق للحكم. ثم طلبت الجزائر تسليمه من تونس.

21 سبتمبر/أيلول 2023

المغادرة إلى المنفى

مغادرة تونس إلى بلد ثالث آمن

غادر حناش تونس ووصل لاحقًا إلى بلد ثالث آمن.

19 ديسمبر/كانون الأول 2023

سياق

إعادة توطينه في كندا

في 19 ديسمبر/كانون الأول 2023، انتقل حناش إلى كندا، التي وافقت على إعادة توطينه بعد أن اعترفت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسميًا لاجئًا. ويواصل عمله في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من المنفى.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

عمل زكي حناش راصدًا لحقوق الإنسان في الجزائر خلال فترة تصاعد فيها القمع. وبعد انطلاق حراك الاحتجاج في فبراير/شباط 2019 مطالبًا بالإصلاح السياسي وإنهاء بنى السلطة الراسخة، ركّز حناش جهوده على توثيق رد الدولة على المتظاهرين. فجمع المعلومات عن الاعتقالات، وتحقق من روايات الاحتجاز، واحتفظ بسجلات لمن احتُجزوا بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات.

ووثّق حناش أيضًا قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن. ودعا علنًا إلى الإفراج عنهم، وعمل على إبقاء قضاياهم حاضرة في المشهد العام. وجرى عمله التوثيقي في فترة كثّفت فيها السلطات الجزائرية ملاحقة الناشطين والصحفيين والراصدين المرتبطين بالحراك أو المنتقدين للحكومة.

القبض

في 18 فبراير/شباط 2022، نحو الساعة 4 مساءً، وصل أربعة عناصر بلباس مدني إلى منزل حناش في الشرارية، إحدى بلديات ولاية الجزائر. وفتّش العناصر المنزل وصادروا هاتفه المحمول. ووُضع حناش في الحجز واحتُجز دون تواصل مع محامٍ خلال الأيام الأولى من احتجازه.

في 24 فبراير/شباط 2022، أُحيل حناش إلى قاضي التحقيق. ووُجّهت إليه رسميًا تهم «الإشادة بالإرهاب» و«تلقي أموال من مؤسسة داخل البلاد أو خارجها» و«المساس بأمن الدولة». ونبعت التهم من عمله في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وبموجب القانون الجزائري، تتراوح العقوبات القصوى مجتمعةً لهذه التهم بين السجن خمسة وثلاثين عامًا والسجن المؤبد أو الإعدام.

الاحتجاز والإفراج المؤقت

بقي حناش في الحبس الاحتياطي ستة أسابيع. واحتُجز دون محاكمة بينما كان التحقيق جاريًا. وفي 30 مارس/آذار 2022، أُفرج عنه إفراجًا مؤقتًا بكفالة. وكان الإفراج مشروطًا. وبموجب شروطه، كان يمكن إعادة القبض عليه في أي وقت إلى حين البت في الإجراءات القضائية.

ولا يُنهي الإفراج المؤقت القضية. فقد ظل حناش ملاحقًا بالتهم المقدمة في فبراير/شباط 2022. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 أسقط قاضي التحقيق تهمة الإرهاب، وطعنت النيابة في هذا القرار. وقد أعادت النيابة توصيف العمل التوثيقي الذي قام به، أي جمع سجلات الاعتقالات والتحقق منها، بوصفه دليلًا على نشاط إجرامي.

السياق القانوني

تعكس التهم الموجهة إلى حناش نمطًا أوسع من المضايقة القضائية التي تستهدف الراصدين والمدافعين في الجزائر. وقد وُثّق اللجوء إلى نصوص متصلة بالإرهاب ضد أشخاص يعملون في التوثيق والمناصرة في قضايا متعددة منذ 2019. وكثيرًا ما تُطبَّق تهمتا «الإشادة بالإرهاب» و«المساس بأمن الدولة» على مدافعين يشمل عملهم توثيق سلوك الدولة أو انتقاد السياسات الحكومية.

وتُستخدم تهمة «تلقي أموال من مؤسسة داخل البلاد أو خارجها» عادةً في قضايا تلقّى فيها المدافعون منحًا أو دعمًا من منظمات دولية أو مانحين أجانب. ويجرّم القانون الجزائري فئات معينة من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني والأفراد، وقد استخدمت النيابة هذه الأحكام لاستهداف العمل الحقوقي الذي يعتمد على دعم مالي خارجي.

السياق الدولي والمحلي

جاء القبض على حناش خلال موجة من الملاحقات استهدفت المدافعين والراصدين المرتبطين بالحراك. وفي الأسبوع نفسه، قُبض على المدافع عن حقوق الإنسان فالح حمودي، رئيس مكتب تلمسان للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحوكم وصدر بحقه حكم بالسجن ثلاث سنوات في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة. وكانت قضية حمودي والقبض على حناش جزءًا من تصعيد منسّق في فبراير/شباط 2022.

ولم يكن الإفراج المؤقت عن حناش في مارس/آذار 2022 إيذانًا بانتهاء الإجراءات القضائية أو بسحب التهم. إذ تتركه الطبيعة المشروطة للإفراج في حالة من عدم اليقين القانوني. وفي أغسطس/آب 2022 غادر الجزائر إلى تونس. وفي 2 مارس/آذار 2023 علم أن محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة أصدرت بحقه حكمًا غيابيًا بالسجن ثلاث سنوات. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2023 أُعيد توطينه في كندا بعد أن اعترفت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاجئًا، ويواصل عمله التوثيقي من المنفى.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to express grave concern about the ongoing transnational repression targeting human rights defender Zaki Hannache, human rights monitor documenting arrests and due-process violations in the context of the Hirak protests. The reach of state intimidation across borders, including against family members in Algeria, must end.

In brief: Zaki Hannache documented arrests of protesters after Algeria's 2019 Hirak uprising. He was arrested in 2022, charged with terrorism-related offences, and held for six weeks before provisional release on bail. He left for Tunisia, was sentenced in absentia to three years in prison in 2023, and was resettled in Canada as a refugee in December 2023.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately end all transnational targeting of Zaki Hannache, including surveillance, defamation campaigns, Interpol misuse, and consular harassment;
2. Withdraw any in-absentia convictions or politically motivated charges tied to peaceful human rights work;
3. Comply with the UN Declaration on Human Rights Defenders and OHCHR guidance on transnational repression.

I will continue to monitor this case until Zaki Hannache's family and contacts in Algeria can live free from state reprisal.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026